بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم
التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل
الفعل وخالفا كثيرا رحمهم المصنف اسندوا اخرج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخرج الصفة
المشبهة الى قوله ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام بشامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل مع الزيادة
ويحتمل ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا
يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة اشارة
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقائل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي
لمن قام به لا على هذه الصيغة فمؤولين باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
ومضراب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي

على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا من فيه او رباعيا مجردا او مزيدا
فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوع
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
او لا مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر
كما في يتفعل ويتفاعل وتفعلل نحو مدحل فيما وضع الميم موضع
حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة ايضا مذكورا كما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون
لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي سم الفاعل عمل فعله فان
كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكان
فعله يتعدي الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول
معه وسائر الفضلات كذلك يتعدي هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي
بشيء يشترط عليه من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فلا اضافة